

فيما بين السنتين عشر درجات في ثلث ليالهم فيجعل ثلث العشرين  
درجة الاوسط وقت العشاءة هو فاعلم فانه ما يعين عليه  
بالواجب ولها وقتان اي اجازة هي في الحقيقة ست فاعلم  
واخره اي وقت الاختيار الي ثلث الليل اي كحديث جبريل  
وقت الفضية وهو اول الوقت علي جاهر في المغرب وفي الجواز  
اي واخر وقت العشاءة الجواز في الطلوع الفجر وهو ما يوضحه النجاشي  
وهو الانتقام اي الصادق في مثل هذا وقت الجواز لا تراها  
ووقتة مع الكراهة كما ياتي وقت الجمعة ووقت الضرورة وهو وقت عند  
النصر وهو وقت المغرب لمن يحج معتصبا الي اي مما بين الجيوب  
والسائر من جهة المشرق اما المجر الكاذب في وهو المسمى عند  
علم الهيئة بالجمرة فيقولون والجمرة وهو هجوم مجمعة تظهر قبل الفجر  
غالبيا ويعقبه ظهناي غالبيا ونسبة الصادق والكذب بل يفر  
تجوز لها باعتبار المخبر به وصحة الوقت وعدمها او غير ذلك  
ما بين الفجرين في فيه تجوزنا على من انه قبل الفجر الصادق غالبيا فاعلم  
فاسيرة بكره نسمة المغرب عشا والعشاءة التي عن ذلك في المشرق  
والصباح هو بضم الصادق المملة وكسرهما لفعلا في اوله  
لو قال لفعلا فانه كان اولي وانسب خمسة اوقان في وهو سباسب  
وهو الفروع كما علم عام فاعلم وذكره اي المذكور من الوقتين  
وصوابه وذكرهما ولو قدم الرابع على الثالث كان اولي وانسب ويحتمل  
ان الثالث داخل في الثالث الذي ذكره فاعلم بتوسط الليل والنهار  
يسميا بالملوان فيقولون واللائم والمحرمان فاعلم  
في بيان احكام من يجب عليه العمارة بالفضل وبيان النوافل وشرائط  
اي شرطين يجب عليه فعل الصلاة ثلاثة ارباع وقيل ربع  
وهو الطهارة من الحيض والنفس ولا يبع قضا صلوات ربه عليها وقال  
العلامة الرمي بجمع قضاها على الصائم وهو كراهة تنزيهية

فلا يجي

فلا يجي الصلاة على الكافر الاصل اي وجوب آدا وتجب عليه وجوب عقال  
عليها في الاخرة لانه مخاطب بفروع الشريعة اذ الاسلام اي فيسقط  
وجوبها عنه ترغيبا له في الاسلام ونقوله بتأجيل الدين لغيره وان يتلوها  
بغير فهم ما قد سلف قال العلامة الرمي في وصحة قضاها وقال العلامة  
المخطب نذبه له قضاها فحتم عليه اي قبلها عليه لتقدم  
اسلامه ان عباد الاسلام اي لتقديمه ويجب عليه قضاها من  
جنون وقهر فباحث بحكمه باسلامه فيها بخلاف من حضر وانفسا وقع  
فيها لان اسقاط الصلاة عن المجنون خصه وعجزوا كما بينت غيبة  
فرع قال العلامة ابن قاسم الوجه من لم يتلفم الرجوع ثم بلغته وجوب  
ما فاتة قبل بوجها وفيمن خلف اجمعي امر اخر من انه غير مكلف وانه  
لو ردت له خواصه اعجب عليه قضاها فان قبل رد خواصه هو وقال  
العلامة الرمي من لم يتلفم الدعوى ثم بلغته غير مكلف فلا يلزمه قضاها فان  
قبلها لم تكن بوجها اي الصبي والصبيها اي بالصلاة اي  
بجعلها وبفعل ما توقف عليه كوضوئهم بعد سبع سنين اي بعد  
تمامها اتفاقا النحل المتميز اي بان يصير ياكل وحده ويشرب  
وحده ويستنجي وحده كما قاله في نتم النجفة فتلحق الممان واخره وقتل  
بان يعرف يمينه من شماله وقيل بان يفهم الخطاب ويرد الجواب وقيل  
غير ذلك ويبر بان علمي قراها اي ضرب تاديب للتميز لا ضرب  
عقوبة فاعلم بعد ثلث عشر سنين هذا اما عمد العلامة ابن حجر  
وقال العلامة الرمي المخطيب يصعب في انائها لانها مظنة اليوغ والتمس  
والضارب اصوله المذكور والاشاء على فرض العقاب والمعلم ايضا الضرب  
الايات الوالي وعلمه الروح في زوجته قال العلامة النووي وشرط  
الدين الظاهر الصوم من اطاقه تجوز الصلاة في الام والنسب  
وحتمه ذلك التميز على العادة لتعودها ولا يترها ان سأل الله ومنذ  
قضاها فانه في من التمييز ونسب قال النسفي ويجوز الصواب

الامر لا